IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المؤتمـــر العـــام

GC(49)/OR.10
Issued: 25 September 2007

General Distribution
Arabic
Original: English

الدورة العادية التاسعة والأربعون (٢٠٠٥)

الجلسة العامة

محضر الجلسة العاشرة

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الجمعة، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٧/٠٠

الرئيس: *السيد بازوبيري (بوليفيا)*

المحتويات

بنـد جـدول الأعمال[١]		الفقـــرات
٢٧	تقرير عن المساهمات المعقودة لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٦	١_٣
٢٠	تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية	٤_١٨
٢١	تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط	١٩_٤٣
٢٢	القدرات النوويّة الإسرائيليّة والخطر النووي الإسرائيلي	٤٤_٧٣
_	اختتام الدورة	٧٤_٨٥

يرد تكوين الوفود التي حضرت هذه الدورة في الوثيقة GC(49)/INF/10/Rev.1.

١ الوثيقة GC(49)/20.

٢٧- تقرير عن المساهمات المعقودة لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٦
(الوثيقة GC(49)/19/Rev.4)

١- قال الرئيس إنه بحلول الساعة ١٨/٠٠، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بلغت المساهمات التي عقدتها ٤٥ دولة عضواً لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٦، ٩١٣ ٦٨٥ ٨ دولارا أمريكيا، أي ١١,٢١% من الرقم المستهدف لعام ٢٠٠٦؛ وهو ما يشكّل ٢,٨٤% أعلى من النسبة المئوية للمساهمات المعقودة التي تم تلقّيها في مثل هذا الوقت من العام المنصرم.

٢- ومنذ ذلك الحين، فإن المساهمات التي عقدتها البرازيل (٠٠٠ ٤٠٠ دولار)، وبوركينا فاصو (١٥٥٠ دولاراً)، وبيلاروس (١٧٥ ١٣ دولاراً)، وزمبابوي (٥٤٢٥ دولاراً)، والصين (٢٧٥ ٥٣٥ ١ دولاراً)، وماليزيا (٩٠٠ ١٥١ دولار)، والمغرب (٨٧٥ ٣٤ دولاراً)، قد أوصلت مجموع المساهمات المعقودة إلى ١١٣ ٨٢٨ ١٠ دولاراً، أي ١٣,٩٧% من الرقم المستهدف لعام ٢٠٠٦.

٣- وحثّ الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بعقد مساهماتها لعام ٢٠٠٦ على أن تفعل ذلك وأن تسدد مساهماتها بالكامل في أقرب فرصة، حتى تستطيع الأمانة تقديم برنامج تعاون تقني مقترح لعام ٢٠٠٦ إلى اجتماع لجنة المساعدة والتعاون التقنيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ استناداً إلى موارد مؤكّدة بالقدر المعقول وعلى القيام بعد ذلك بتنفيذ البرنامج المعتمد بدون عوائق أو عدم تيقّن.

٢٠- تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة
(الوثيقة GC(49)/13 و L.9)

٤- أشار الرئيس إلى أنه جرى إدراج هذا البند في جدول الأعمال بمقتضى قرار المؤتمر العام GC(47)/RES/15. وكان المدير العام قد قدّم إلى المجلس تقارير دورية عن هذه القضية خلال السنة الفاصلة، وتقريره الوارد في الوثيقة GC(49)/13 يوجز التطوّرات المستجدّة على مدى هذه الفترة. كما أشار إلى أنه جرى في هذا اليوم تقديم مشروع قرار بشأن البند المعني من جدول الأعمال وذلك في الوثيقة GC(49)/L.9. وقال إن من المفهوم لديه أن المؤتمر العام يود أن يتناوله فوراً؛ ولذا اقترح تعليق العمل بالمادة ٦٣ من النظام الداخلي فيما يخصّ مشروع القرار هذا.

٥- وقد اتُّفِقَ على ذلك.

٦- وقال السيد براودفوت (كندا)، مقدّماً مشروع القرار، إن مشروع القرار يلاحظ بقلق شديد البيان الرسمي المؤرخ ١٠ شباط/فبراير الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي أعلنت فيه أنها قامت بصنع أسلحة نووية. كما يرحّب مشروع القرار بشدّة بالبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لدى اختتام الجولة الرابعة من المحادثات السداسية في بيجين، الذي يشكّل الخطوة الأولى نحو إخلاء شبة الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقّق منه. ويناشد جمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة أن تتعاون مع الوكالة على تنفيذ ضمانات الوكالة الشاملة على نحو تام وفعّال. ويوجّه مشروع القرار الرسالة الصحيحة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في وقت وصلت فيه الأمور إلى مفترق حاسم، وقال إنه يأمل في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٧- وقال الرئيس إنه يفترض أن المؤتمر مستعد لاعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(49)/L.9 بدون تصويت.

٨- وقد تقرَّر ذلك.

٩- وأشار السيد هاي لونغ وو (الصين) إلى أن بلده، باعتباره الدولة المضيفة للمحادثات السداسية، لم ير من الملائم أن يشارك في تقديم مشروع القرار، ثم رحّب بالمرونة والتعاون والواقعية التي أبدتها الدول الأعضاء أثناء المفاوضات حول مشروع القرار. وقال إن توافق الآراء الذي تم التوصّل إليه يعكس رغبة جميع الأطراف المعنية في السعي إلى حلّ سلمي لقضية الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

١٠- ورحّب السيد تشو تشانغ-بيوم (جمهورية كوريا) بتعهّد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – في البيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السداسية في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والذي طلب أن يُدرج في محضر هذه الجلسة[٢] – بالتخلّي عن جميع الأسلحة النووية والعودة إلى نظام عدم الانتشار النووي في موعد مبكّر، بما في ذلك ضمانات الوكالة. كما أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن لها الحقّ في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ في حين وافقت الأطراف الأخرى على تقديم المساعدة في مجاليْ التعاون الاقتصادي والطاقة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك إمكانية تزويد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمفاعل يعمل بالماء الخفيف. وفي الوقت نفسه، يتوخّى الاتفاق الوارد في البيان تطبيع العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأطراف ذات الصلة. وقد ألزمت جميع الأطراف نفسها ببذل جهود مشتركة لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في شمال شرق آسيا.

١١- ويُعدّ الاتفاق الذي تم التوصّل إليه في المحادثات خطوة مهمّة إلى الأمام في السعي إلى حلّ دبلوماسي شامل للقضية النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعندما يُنفّذ الاتفاق المذكور، فإنه سيساعد على استعادة الثقة الدولية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويعزّز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي الذي يواجه تحدّيات غير مسبوقة. وسيكون بمثابة نقطة تحوّل رئيسية في سبيل إحلال سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. ومن المقرّر عقد الجولة الخامسة من المحادثات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وقال إنه يأمل - تأسيساً على ما أبدي فعلياً من روح وتصميم – في أن تتّفق الأطراف المعنية على خطوات المتابعة التفصيلية الضرورية لإنجاح تنفيذ الالتزامات التي تم التعهّد بها في البيان المشترك.

١٢- وينبغي للوكالة أن تؤدّي دوراً مركزياً في العمل التحقّقي اللازم ويُتوقّع منها أن تواصل إسداء مشورة قيّمة استناداً إلى درايتها الفنية في مجال التحقّق بما ييسّر المحادثات السداسية.

١٣- ورحّب بالقرار المتوازن والبناء الذي جرى اعتماده للتوّ، وناشد المجتمع الدولي أن يواصل دعمه القيّم لعملية المحادثات السداسية.

١٤- كما رحّب السيد أمانو (اليابان) بالبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر. وقال إن الاتفاق الذي تم التوصّل إليه هو خطوة أولى مهمّة نحو الحلّ السلمي للقضية النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويقدّر بلده حقّ التقدير الجهود التي بذلتها الدول المعنية، لا سيما الصين، التي ترأسّت المحادثات السداسية.

---

٢ انظر المرفق للاطّلاع على النص الكامل.

١٥- وتشكّل البرامج النووية والأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديداً مباشراً للسلام والاستقرار في شمال شرق آسيا وتثير تحدّيا خطيراً أمام النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وتأخذ اليابان على محمل الجدّ التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلّي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة وكذلك عودتها، في موعد مبكّر، إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة. ويوفّر هذا الالتزام أساساً لتحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقّق منه.

١٦- وينبغي لجميع الأطراف أن تسعى في الوقت الحاضر إلى تنفيذ المبادئ المنصوص عليها في البيان المشترك وذلك بأن تتّفق على التفاصيل المحدّدة لتدابير وإجراءات التحقّق التي تتطلّبها عملية تفكيك يمكن التحقّق منها. وفي هذا الصدد، شدّد على دور الوكالة الرئيسي في مجال التحقّق. وقال إن اليابان تأمل في أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بالقضايا النووية، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، وتنفّذ اتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها الذي عقدته مع الوكالة. وستواصل اليابان المساهمة في جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصّل إلى حلّ سلمي.

١٧- وأعرب السيد شولت (الولايات المتحدة الأمريكية) عن تقدير بلده لدور الصين القيادي في ترأس المحادثات السداسية واستضافتها، وانضم إلى المتحدثين السابقين في الترحيب بالتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلّي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة والعودة في موعد مبكّر إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة. وقال إنه لا بد من الإعلان بصورة شاملة عن جميع عناصر برامجها النووية السابقة والحالية والتخلّص من جميع الأسلحة النووية على نحو تام ويمكن التحقّق منه ولا رجعة فيه. ويتحتّم الانتقال إلى اتفاق سريع حول سبل تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في البيان المشترك.

١٨- وطلبت السيدة كينتيرو كوريا (كولومبيا) والسيد أولموس (بوليفيا) أن يُدرجا في عداد مقدّمي مشروع القرار.

٢١- تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط
(الوثائق GC(49)/18 وL.1 وإضافتها Add.1)

١٩- قال الرئيس، مقدّماً هذا البند من جدول الأعمال، إنه جرى إدراجه بمقتضى القرار GC(48)/RES/16. وبمقتضى الفقرة ٩ من منطوق القرار، تقدّم المدير العام بالتقرير الوارد في الوثيقة GC(49)/18، الذي نظر فيه مجلس المحافظين في الأسبوع السابق.

٢٠- وقال السيد إيهاب فوزي (مصر)، مقدّماً مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(49)/L.1 وإضافتها Add.1، إن مصر دأبت بثبات على الدعوة إلى تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط باعتباره هدفاً منصوصاً عليه في المعاهدات المتعدّدة الأطراف، خاصة معاهدة عدم الانتشار، وفي القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. وينبغي أن يعي المجتمع الدولي أن الإخفاق في إخضاع جميع المنشآت النووية في الشرق الأوسط لضمانات الوكالة الشاملة ينال من مصداقية الوكالة من حيث سعيها إلى تحقيق الهدف المتمثّل في عالمية معاهدة عدم الانتشار ويجعل من المستحيل بناء الثقة اللازمة فيما بين بلدان المنطقة من أجل إحراز تقدّم ملموس نحو الاستقرار وإحلال الأمن والسلام من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢١- وواصلت مصر، على مدى السنوات الثلاثين الماضية، انخراطها في الجهود المتعدّدة الأطراف الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، وبخاصة من خلال الجمعية العامة والوكالة ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، إلا أنه للأسف لم يسفر ذلك عن إحراز نجاح يُذكر حتى الآن. وشدّد على أن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية هو هدف يتطلّب عملاً عاجلاً لا يحتمل الانتظار إلى حين تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

٢٢- وقال إن مصر ترحّب بجهود المدير العام الدؤوبة الرامية إلى تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية وإلى عقد محفل يمكن من خلاله للمشاركين أن يستفيدوا من الدراية الفنية المتوافرة لدى مناطق أخرى. وستدعم مصر عقد محفل كهذا شريطة أن يركّز على السبل العملية الآيلة إلى تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بدلاً من الانخراط في مناقشات نظرية لمزايا ومبرّرات مشروع من هذا القبيل.

٢٣- وأشار إلى أن مشروع القرار المعروض على المؤتمر العام هو أساساً مماثل لمشروع القرار الذي قُدّم في الدورة الثامنة والأربعين. وقال إنه يأمل في أن يُترجم التوافق الذي تحقّق بشأن النص إلى إجراءات عملية لتنفيذ أحكامه.

٢٤- وقال الرئيس إنه يفترض أن المجلس يود أن يعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(49)/L.1 وإضافتها Add.1 بدون تصويت.

٢٥- وقد تقرَّر ذلك.

٢٦- وأثنى السيد إبراهيم عثمان (الجمهورية العربية السورية) على الجهود التي بذلها المدير العام أثناء زيارته لمنطقة الشرق الأوسط. وللأسف، وكما ذكر التقرير الوارد في الوثيقة GC(49)/18، فإنه لم يحرز أي تقدّم بشأن ضمان تنفيذ القرار GC(48)/RES/16، إذ ما زالت إسرائيل لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار ولم تخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة. فهي ما زالت تربط القضية النووية الإسرائيلية بمسألة الأمن الإقليمي من ضمنها إحراز تقدّم في عملية السلام، علماً بأن السبب الوحيد لتوقّف مفاوضات السلام منذ عدّة سنوات - والمُشار إليه في القرار الصادر عن المؤتمر العام في العام المنصرم - هو رفض إسرائيل المستمر لاستئناف المحادثات من النقطة التي توقّفت عندها.

٢٧- وطلب تسجيل تحفّظات الجمهورية العربية السورية على الإشارة الواردة في الفقرة ٤ من منطوق القرار بشأن أنشطة الفريق العامل المتعدّد الأطراف الذي لم يستطع أن يعزّز الثقة المتبادلة والأمن في الشرق الأوسط. وقال إن الفقرة ١٠ من تقرير المدير العام ذكرت بوضوح أن إسرائيل لن تناقش التوقيع على اتفاق ضمانات شاملة أو قضايا الأمن الإقليمي بمعزل عن عملية السلام الإقليمي. وفي حقيقة الأمر، فإنها ترى أن هذه الأمور هي جزء من المرحلة الثانية من خارطة الطريق.

٢٨- وأضاف أن القرار لم يأت على ذكر إسرائيل صراحة أو يحثّها على اتّخاذ خطوات جادّة للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية، فوراً وبدون شروط، لضمانات الوكالة. والفقرة ٧ من المنطوق بشأن تدابير بناء الثقة التي ترمي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط كان من المفترض أن تشير إلى ضرورة اتّخاذ إجراء كهذا من جانب إسرائيل كبادرة لحسن النوايا. فكيف يمكن للمرء أن يتحدّث عن بناء الثقة في حين تواصل إسرائيل احتلال أراضي عدّة بلدان في المنطقة وحكومتها مستمرة في ممارسة انتهاك حقوق الإنسان على الشعب العربي يومياً؟

٢٩- وكان بلده يأمل من المجتمع الدولي أن يتوقّف عن تطبيق معايير مزدوجة وأن يولي اهتماماً جدّياً لبواعث القلق المشروع الذي يساور بلدان منطقة الشرق الأوسط في مواجهة القدرات النووية العسكرية لإسرائيل وانتهاكها جميع القرارات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع.

٣٠- وعلى الرغم من عدم موافقة الجمهورية العربية السورية الكاملة على ما جاء في فقرات معيّنة من القرار، فإنها تنضم إلى توافق الآراء كما جرى في السنوات السابقة منعاً لإعاقة أعمال المؤتمر.

٣١- وقال السيد مصطفى بهران (اليمن) إنه على الرغم من أن اليمن شارك في تقديم القرار الذي اعتُمد للتوّ، فهو غير مرتاح كليةً لصياغته. فالمقصود بتأييد اليمن للقرار هو مجرد إظهار الأهمية التي يعلقّها على الموضوع الذي يتناوله القرار فضلاً عن إظهار رغبته في إبقاء هذا الموضوع على جدول الأعمال إلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه الاتفاق على نصّ أكثر متانة يفضي بعد ذلك إلى تطبيق الضمانات على جميع البلدان في الشرق الأوسط بحيث يتحول إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولن يكون الشرق الأوسط أبداً خالياً من أسلحة الدمار الشامل إلى أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وتوقّع على اتفاق ضمانات وبروتوكول إضافي مع الوكالة.

٣٢- وشدد السيد صلاح الدين المسلاّتي (الجماهيرية العربية الليبية) على أهمية العمل في اتّجاه تحقيق عالمية نظام ضمانات الوكالة الشاملة. وينبغي إخضاع الأنشطة النووية لجميع البلدان، بدون تمييز، لتحقّق شامل وفعّال بقدر ما يشكّل انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة في المناطق المحفوفة بالتوتّر، أحدّ أخطر التهديدات التي تواجه العالم في الوقت الراهن.

٣٣- وقال إن الجماهيرية العربية في منتهى القلق من احتمال إدخال أسلحة الدمار الشامل إلى الشرق الأوسط. وهذا القلق دفع بلدان المنطقة إلى تأييد جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤ التي تحثّ الأطراف المعنية على اتّخاذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والتقيّد بمعاهدة عدم الانتشار، والامتناع عن اقتناء وسائل إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية. ونوّه بأن تعهّد بلده الذاتي بالعمل على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يتجلّى في بيان مجلس الأمن المعنون "قرار الجماهيرية العربية الليبية بالتخلّي عن برنامج أسلحة الدمار الشامل التي تملكها" (الوثيقة S/PV.4949).

٣٤- ودعا جميع البلدان في المنطقة أن تحذو حذو بلده. وينبغي لإسرائيل، بوجه خاص، وهي التي تملك ترسانة نووية ضخمة، أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار وتوقّع على اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة. ويمكن آنئذٍ توجيه موارد المنطقة إلى قنوات تصب في خدمة التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقاً للنظام الأساسي.

٣٥- وقال السيد زياد القضاة (الأردن) إن حكومته هي الأخرى تعلّق أهمية كبيرة على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. والأردن طرف في معاهدة عدم الانتشار وقد وقّع على اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي مع الوكالة. وإسرائيل هي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يوقّع على معاهدة عدم الانتشار أو يخضع مرافقه النووية لضمانات الوكالة. ولذا فإن القرار الذي جرى اعتماده للتوّ سيفشل في تحقيق أهدافه المتمثّلة في الحماية من الأخطار النووية، وإضفاء الصفة العالمية على نظام عدم الانتشار، وإحلال السلام في الشرق الأوسط. وهو، فضلاً عن ذلك، يعطي الانطباع بتطبيق معايير مزدوجة في التعامل مع البلدان التي تخدم برامجها النووية أغراضاً غير سلمية.

٣٦- وقال إن الأردن، الذي هو أقرب جار لإسرائيل، هو الأكثر تعرّضاً لمخاطر الإشعاعات النووية المنبعثة من المفاعلات الإسرائيلية التي لم يجر إخضاعها لضمانات الوكالة والتي، بالتالي، تشكّل خطورة بيئية.

٣٧- ودعا المدير العام والبلدان النافذة إلى بذل قصارى جهودها في سبيل إقناع إسرائيل بالانضمام إلى نظام الضمانات الدولية وكذلك السعي على الأقلّ إلى تنفيذ مضمون القرار الذي اعتُمد للتوّ.

٣٨- ونوّه بأن الأردن لم يعارض القرار حتى لا يخرق توافق الآراء.

٣٩- وقال السيد أخونزادة (جمهورية إيران الإسلامية) إن حكومته تعلّق أهمية كبيرة على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحثّ إسرائيل على الانضمام إلي معاهدة عدم الانتشار وعقد اتفاق ضمانات بدون إبطاء وبدون شروط مسبقة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تكون الوكالة استباقية أكثر فيما تبذله من جهود لتعزيز العمل على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤٠- وقال السيد فرانك (إسرائيل) إن وفده انضم إلى توافق الآراء اعتقاداً منه بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية سيكمّل الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط. بيد أنه يودّ أن ينأى بنفسه عن الصيغة المستخدمة في القرار والطرائق المقترحة لتحقيق ذلك الهدف.

٤١- فالخبرة التي اكتسبتها مناطق أخرى في هذا الصدد قد أظهَرت أن القوة الدافعة في اتّجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يجب أن تنشأ من داخل المنطقة المعنية ولا يمكن فرضها من الخارج.

٤٢- وأضاف أن هدف إسرائيل هو تعزيز السلام والأمن في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط، لا مراقبة الأسلحة كغاية في حد ذاتها. ومن الأساسي تناول التهديدات التي تتصوّرها كل دولة والمحافظة على هامش الأمن لكل واحدة من الدول. ولا بدّ لجميع الدول في المنطقة، بدون استثناء، أن تشارك في أية تدابير أمنية تُعتمد.

٤٣- ويلزم اتّباع نهج عملي قائم على السير خطوة تلو خطوة، ابتداءً من تدابير بناء الثقة، مثلما فعلت إسرائيل مؤخراً بشأن فكّ ارتباطها بغزّة. وقال إنه يأمل في أن تغتنم جميع الأطراف الفرصة التي أتاحتها إجراءات إسرائيل الرامية إلى تحسين المصالحة والسلام والأمن في الشرق الأوسط.

٢٢- القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي
(الوثائق GC(49)/10، و21، و25)

٤٤- قال الرئيس إنه تم الاتفاق في المشاورات على أن يتلو البيان التالي التماساً لتأييده من جانب المؤتمر:

"يُذكِّر المؤتمر العام بالبيان الذي كان رئيس الدورة السادسة والثلاثين، التي عُقدت في عام ١٩٩٢، قد ألقاه بشأن بند جدول الأعمال المعنون "القدرات النوويّة الإسرائيليّة والخطر النووي الإسرائيلي". وكان البيان المذكور قد اعتبر من المستصوب عدم النظر في هذا البند من جدول الأعمال في الدورة السابعة والثلاثين. "كما يُذكِّر المؤتمر العام بالبيان الذي كان قد ألقاه رئيس الدورة الثالثة والأربعين التي عُقِدت في عام ١٩٩٩ بشأن نفس هذا البند من جدول الأعمال. وفي الدورات الرابعة والأربعين والخامسة

والأربعين والسادسة والأربعين والسابعة والأربعين والثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين، أعيد إدراج هذا البند في جدول الأعمال بناءً على طلب دول أعضاء معيَّنة. وتمت مناقشة البند.

"وقد طلبت عدّة دول أعضاء إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقّت لدورة المؤتمر العام العاديّة الخمسين".

٤٥- وأيَّد المؤتمر البيان الرئاسي.

٤٦- وقال السيد سالم محمد مسعود الريامي (عُمان)[٣]، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة العربية، إن حصيلة مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عُقد مؤخراً لم ترق إلى مستوى التوقّعات المعلقّة على المؤتمر المذكور، وبخاصة من حيث فشله في اعتماد وثيقة ختامية تؤكّد من جديد ضرورة تحقيق عالمية نظام عدم الانتشار الذي ينال منه التعامل الانتقائي وممارسة ازدواجية المعايير بالإضافة إلى عدم امتثال الدول الحائزة لأسلحة نووية لالتزاماتها. كما برهن مؤتمر قمّة الأمم المتحدة للألفية على أنه مخيّب للآمال في هذا الصدد.

٤٧- وأشار إلى أن اجتماعات مجلس المحافظين التي عُقدت في الأسبوع السابق قد تميّزت بتسييس عمل الوكالة. فالوكالة قد اتّخذت خطوات لإحالة ملف دولة إلى مجلس الأمن على الرغم من تعهّدات هذه الدولة والتزامها طوعاً بمواصلة المفاوضات وصولاً إلى نتائج إيجابية، في حين يتم غض الطرف عن دولة تمتلك قدرات نووية تهدّد الأمن والسلام في الشرق الأوسط - وهي دولة لم تلزم نفسها بأي معاهدة أو نظام قانوني على صلة بنزع السلاح النووي فضلاً عن أن مرافقها النووية غير خاضعة للتحقّق الدولي.

٤٨- وكان مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ قد اتّفق على تمديد فترة سريان المعاهدة إلى أجل غير مسمّى وقرّر العمل على تحقيق عالميتها، وعلى اعتماد مبادئ وأهداف فيما يخصّ تطبيقها، وعلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، في الشرق الأوسط. فهل يُعقل، في تلك الظروف، أن جميع الدول في المنطقة هي الآن منضمّة إلى معاهدة عدم الانتشار وتطبّق اتفاقات ضمانات، باستثناء دولة واحدة - أي إسرائيل - ما زالت ترفض الانضمام إلى المعاهدة وتصرّ على البقاء خارج نطاق نظام نزع السلاح النووي أيا كان؟ وكيف يمكن أن يستمر المجتمع الدولي في تقبّل ظاهرة من هذا القبيل؟

٤٩- وقال إن امتلاك تلك الأسلحة قد خلق حالة عدم توازن أمني في المنطقة ويحول دون تحقيق سلام دائم وشامل، مثلما يؤدّي إلى ذلك تجاهل دول معيّنة انتهاكات إسرائيل للقرارات المعتمدة من المجتمع الدولي. ومجموعة الدول العربية، التي تخلّت طوعاً عن الأسلحة النووية، تعلّق أهمية كبيرة على نزع السلاح النووي لأن هذه الأسلحة تشكّل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وهي تستند في موقفها هذا إلى الفتوى الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ التي قضت بأن ثمة التزاماً على الدول بأن تسعي بنية حسنة إلى مواصلة المفاوضات التي تؤدي إلى نزع السلاح النووي بكل جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعّالة وبأن تصل بهذه المفاوضات إلى نهايتها، وإلى قرارات الجمعية العامة الرامية إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، وإلى قراريْ مجلس الأمن ٤٨٧(١٩٨١) و٦٨٧ (١٩٩١) اللذين حثّا جميع الأطراف، بما فيها إسرائيل، على النظر في اتّخاذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لضمانات الوكالة. وبالنظر إلى

---

٣ متحدثاً بموجب المادة ٣٠ من النظام الداخلي.

القلق الذي يساور الدول العربية وشعوبها من الأخطار التي تنذر بها القدرات النووية العسكرية الإسرائيلية، تدعو المجموعة العربية المجتمع الدولي، وبخاصة الدول التي تتحمّل مسؤولية خاصة بشأن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، إلى استخدام جميع الموارد الخاضعة لسيطرتها من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار.

٥٠- وأضاف أنه بهدف تحقيق توافق في الآراء في الدورة الراهنة وحرصاً على إنجاح المؤتمر العام، وافقت المجموعة العربية على صدور بيان رئاسي حول البند قيد المناقشة. بيد أنها تودّ أن تشدّد على أن البيان يثير مسألة ازدواجية المعايير في تناول بنود جدول الأعمال. فالمؤتمر قد أخفق في التعامل على نحو جادّ مع البند ذي الصلة على الرغم من المرونة والتوازن اللذين اتّسم بهما النصّ الذي تقدّمت به المجموعة العربية وطموحها إلى تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط.

٥١- وقال إن المجموعة العربية تؤكّد من جديد ثقتها بالوكالة وتثني على جهودها الرامية إلى تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وإلى التحقّق من أمان وأمن المصادر المشعّة والمنشآت النووية. وتدعو المدير العام إلى مواصلة جهوده الرامية إلى إقناع الدولة التي تحول دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بإظهار حسن نيّتها والامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، والقرارات الدولية الأخرى، التي تدعو إلى إنشاء منطقة كهذه. ونبّه إلى إن استمرار الوضع القائم من شأنه أن ينال من مصداقية الوكالة والهدف المتمثّل في تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار.

٥٢- وختم بالقول إن المجموعة العربية تطلب إدراج البند المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي" في جدول أعمال دورة المؤتمر العام العادية الخمسين.

٥٣- وقال السيد إبراهيم عثمان (الجمهورية العربية السورية) إنه يشعر بقلق عميق حيال عدم الاهتمام بالتهديد الذي تشكّله القدرات النووية العسكرية الإسرائيلية، المخالفة لمعاهدة عدم الانتشار، والتي ما زالت إسرائيل تطوّرها متجاهلة بذلك القرارات المعتمدة من المجتمع الدولي في هذا الصدد، وأولّها قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، وآخرها قرار الجمعية العامة ١٠٦/٥٩ المعنون "مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، الذي ذكر إسرائيل بالاسم صراحةً وأعاد تأكيد أهمية انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة. إلا أنه، للأسف، لم يمارس المجتمع الدولي حتى الآن ضغوطاً على إسرائيل من النوع الذي يحملها على الامتثال إلى تلك القرارات مثلما مارسه من ضغوط على دول أخرى في الشرق الأوسط.

٥٤- وأضاف أن الترسانة النووية الإسرائيلية هي أكبر تهديد للأمن في منطقة هي واحدة من أكثر مناطق العالم توتّراً. وكان وفده يأمل في أن يعتمد المؤتمر قراراً يلفت فيه انتباه المجتمع الدولي إلى استمرار إسرائيل بسياساتها التعسّفية وعدم احترامها لأي قرار من القرارات الدولية، مما يشكّل خللاً في توازن القوى في المنطقة بسبب امتلاكها جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. وعلاوة على ذلك، فإن المفاعلات النووية الإسرائيلية غير الخاضعة لأية مراقبة يمكن أن تتسبّب في كارثة بيئية في الشرق الأوسط.

٥٥- وللأسف، فإن دورة المؤتمر الراهنة أخفقت في أن تستجيب على نحو وافٍ لمشاعر القلق التي تساور بلدان المنطقة بشأن القدرات النووية الإسرائيلية ومواصلة إسرائيل احتلالها لأراضٍ سورية وفلسطينية. ودعا المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوط شديدة على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة كخطوة في اتّجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وإلى اعتماد سياسة متوازنة تحترم جميع الشعوب وسيادتها وتتجنّب تطبيق معايير مزدوجة.

٥٦- وأعرب السيد معتزّ خليل (مصر) عن الشعور بالأسف والإحباط لإدراج بند على جدول الأعمال المؤتمر بشان القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي، عاماً بعد عام، في حين يظل المجتمع الدولي عاجزاً عن الوفاء بمسؤولياته تجاه الوضع الخطير في الشرق الأوسط. وقال إن مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ كان قد اعتمد قراراً أشار إلى الوضع المذكور ودعا إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة، كما كان مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠ قد اعتمد قراراً يدعو إلى تحقيق عالمية التصديق على معاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، تعتمد الجمعية العامة قراراً مماثلاً كل عام. وجميع البلدان في المنطقة، باستثناء إسرائيل، هي الآن أطراف في معاهدة عدم الانتشار وقد أخضعت برامجها لنظام الضمانات. وبعض البلدان قام أيضاً بالتوقيع على بروتوكول إضافي في حين أبرمت بلدان أخرى ترتيبات تحقّق وتعاون طوعية مع الوكالة. ومع ذلك، فإن هذه البلدان هي التي يجري حثّها على أن تفعل المزيد بل ويُؤاخذ بعضها على بطئه في الوفاء بالتزامات طوعية.

٥٧- أما على الجانب الآخر، فتواصل إسرائيل تطوير برامجها النووية، وهي تمتلك وسائل قادرة على حمل رؤوس نووية، وتسعى إلى امتلاك قدرة على توجيه الضربة الثانية. وهي تتناول بحرّية تامة المواد والتكنولوجيا النووية بدون أي قيد أو تفتيش. وترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار أو القبول بأية التزامات بنزع السلاح. وعلاوة على ذلك، فإنها ترفض الامتثال للقرارات الصادرة عن المؤتمر العام والجمعية العامة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبدلاً من امتثالها، فهي تخوض في مجادلات سياسية لا طائل من ورائها حول ضرورة السلام وبناء الثقة في المنطقة وتعتبر نفسها قوة نووية "مسؤولة" تطبّق معايير المورّدين النوويين. كما وأنها، في الوقت نفسه، تنخرط في ممارسات غير مأمونة بشأن التخلّص من النفايات النووية في حين ينذر تقادم مفاعلاتها النووية بالتسبّب في كارثة بيئية دولية.

٥٨- وقال إن المجتمع الدولي فضلاً عن المشاركين في المؤتمر العام الذين كانوا قد تحدّثوا دفاعاً عن نظام عدم الانتشار، ودعوا إلى تطبيق الضمانات الشاملة وتحقيق عالمية البروتوكول الإضافي، وطوّروا معايير لتقنين عمليات نقل التكنولوجيا النووية، عليهم أن يتخذوا إجراءات تكفل تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر العام والجمعية العامة بشأن أخطار الأسلحة النووية الإسرائيلية وضرورة تخليص منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. فالحفاظ على نظام عدم الانتشار يتطلّب معاملة جميع الدول سواسية وبدون استثناءات. وفضلاً عن ذلك، فإن مصر تدعو إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة، والشروع في التعاون مع الآخرين من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإلا فإن الاستمرار في ممارسة ازدواجية المعايير سيفضي إلى تفاقم الأزمة الراهنة في نظام عدم الانتشار وينال من مصداقية الوكالة. وتقع على الدول الأعضاء في الوكالة مسؤولية تقتضي الحفاظ على هذا النظام، وفقاً لقدراتها النووية ومواردها السياسية والاقتصادية. فإجراء كهذا سيحقّق الهدف المُتوخّى من بند جدول الأعمال المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي، الذي ينبغي أن يظلّ مدرجاً على جدول أعمال المؤتمر العام.

٥٩- وقال السيد أخونزادة (جمهورية إيران الإسلامية) إن القدرات النووية الإسرائيلية هي مثار قلق شديد في الشرق الأوسط. فإلى جانب الأعمال الوحشية العديدة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد المدنيين الأبرياء في فلسطين، تشكّل ترسانتها وأنشطتها النووية تهديداً للسلام والاستقرار في المنطقة برمّتها. وأشار إلى أن جميع البلدان في الشرق الأوسط هي أعضاء في معاهدة عدم الانتشار ما عدا إسرائيل. ورفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وبقاء أنشطتها النووية الواسعة خارج نظام ضمانات الوكالة هما العقبة الوحيدة أمام تحقيق

منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإنه لأمر يدعو للأسف أن جميع هذه الأنشطة غير المشروعة تتم بالتآزر مع دول معيّنة حائزة لأسلحة نووية وبدعم منها.

٦٠- وفي عام ١٩٧٤، كانت إيران قد اقترحت إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأخذت تسعى بهمّة إلى تحقيق هذا الهدف من ذلك الحين. وتكرّر إيران طلبها إلى الوكالة أن تقوّي جهودها في هذا الصدد. وتتوقّع إيران من المجتمع الدولي أن يحثّ إسرائيل بقوّة على التخلّي عن مقاومتها للهدف الجماعي لسائر البلدان في المنطقة والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة بدون أي إبطاء أو شروط مسبقة.

٦١- وقال السيد صلاح الدين المسلاتي (الجماهيرية العربية الليبية) إن بلده يرى نزع السلاح واستئصال شأفة أسلحة الدمار الشامل باعتبارهما شرطاً أساسياً لبناء الثقة لما فيه صالح السلام والأمن الدوليين. فالجماهيرية العربية الليبية قد اتّخذت خطوات عملية لتنفيذ المبادرة التي أعلنت عنها في عام ٢٠٠٣، وهي عزمها التخلّص من أي من البرامج أو المعدّات التي قد تقود إلى إنتاج أسلحة محظورة دولياً. وهي أيضاً طرف في المعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

٦٢- بيد أن بعض الدول ما زالت تعتنق التسلّح النووي باعتباره خياراً استراتيجياً. وإسرائيل تمتلك هذه الأسلحة على مدى سنوات وهي تواصل تطويرها، رافضةً الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. وشدد على التهديد الذي تشكّله الأسلحة النووية الإسرائيلية بالنسبة للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم برمّته. وقال إن الوقت قد حان لتخليص الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وعلى المجتمع الدولي واجب يقتضيه أن يمارس ضغوطاً على إسرائيل التي تقف حجر عثرة يعوق تحقيق ذلك الهدف.

٦٣- وأخيراً، حثّ جميع الأطراف المعنية على توجيه مواردها عبر قنوات تفضي إلى التنمية الاجتماعية للمنطقة وتعزيز المنظمات التي تدعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقاً للنظام الأساسي.

٦٤- وقال السيد علاء الدين الأمين (السودان)، متحدثاً بالنيابة عن أفرا (الاتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين)، إن بلدان أفريقيا قد قرّرت تخليص القارة من الأسلحة النووية. وتبعاً لذلك، فإن ٤٩ دولة من الـ٥٣ دولة في القارة قد وقّعت على معاهدة بيليندابا. وتشكّل الأسلحة النووية تهديداً مخيفاً أيا كان موقعها وبغض النظر عن السياق السياسي ذي الصلة. والقدرات النووية الإسرائيلية تنطوي على نذر هذا التهديد لعدد كبير من البلدان الأفريقية والعربية، بما فيها السودان، ويمكن أن تثير سباق تسلّح في المنطقة. ومن الخطأ غض الطرف عن وجود هذه الأسلحة حيث إنها يمكن أن تشكّل سابقة تحذو حذوها دول أخرى. وفضلاً عن ذلك، فإن وجودها ينال من جهود أفرا الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

٦٥- وقال السيد محمد بلعورة (الجزائر) إن المؤتمر العام ظل عاجزاً، على مدى عدّة سنوات، عن اعتماد موقف متساوق بشأن التهديد المستمر الذي تشكّله القدرات النووية الإسرائيلية وعن إيصال الرسالة اللازمة في هذا الصدد. فهذا الموضوع متّسم بصعوبة خاصة إذ إنه يعرّض للخطر السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط الحسّاسة.

٦٦- وعلى المجتمع الدولي أن يهتم بتحمّل مسؤولياتها وألا يسمح بتطبيق معايير مزدوجة في مجال عدم الانتشار على نحو تواصل فيه إسرائيل الاستفادة من معاملة خاصة. فإسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار أو إخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة.

٦٧- وعقب إخفاق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٥ - وعلى الرغم من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ومقرّر مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥، وقراريْ مجلس الأمن ٤٨٧ و ٦٨٧ – فإن عدم إحراز أي تقدّم بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مسألة تثير قلقاً شديداً. وإصرار إسرائيل على المحافظة على قدراتها النووية العسكرية لا ينال من سلامة نظام عدم الانتشار وعالمية معاهدة عدم الانتشار فحسب، بل ينذر بتهديد السلام والأمن الدوليين أيضاً. أما المقرّرات التي اعتُمدت في دورة المؤتمر العام الراهنة فإنها عجزت تماماً عن الاستجابة سواء للمحاولات المشروعة التي تقوم ببذلها شعوب المنطقة أو لطموحاتها فيما يتعلق بتحقيق السلام والأمن.

٦٨- وفي مواجهة التحديات والتهديدات العالمية المتزايدة، يجب على المجتمع الدولي أن يمارس ما يلزم من ضغوط على إسرائيل لكي تنصاع. والجزائر تحثّ المؤتمر العام والمدير العام على زيادة جهودهما في هذا الصدد وتطلب إدراج البند الخاص بالقدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي على جدول أعمال المؤتمر العام الخمسين.

٦٩- وقالت السيدة حسين (ماليزيا)، في معرض دعمها الموقف الذي اتّخذته الدول الأعضاء العربية، إن بلدها يحبّذ التبكير في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً لقراريْ مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العام ذات الصلة التي اعتُمدت بتوافق الآراء.

٧٠- وإلى حين إنشاء منطقة من هذا القبيل، تدعو ماليزيا إسرائيل – البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار أو الذي لم يعلن عن نيّته في الانضمام إليها – إلى التخلّي عن حيازة أسلحتها النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بدون إبطاء. كما وأن ماليزيا تحثّ إسرائيل على القيام من غير إبطاء بإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة وإجراء أنشطتها المتصلة بالمجال النووي وفقاً لنظام عدم الانتشار.

٧١- وبصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز ورئيسة المؤتمر الإسلامي، تؤكّد ماليزيا من جديد ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وذكّرت بالإعلان الصادر عن رؤساء حكومات أو دول حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز التي عُقدت في كوالا لامبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣، مؤكّدة من جديد دعمهم لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومعربة عن قلقهم حيال امتلاك إسرائيل القدرة النووية التي تنذر بتهديد خطير ومستمر لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وأدانتهم إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتكديس ترساناتها النووية. وقالت إن أولئك الرؤساء يؤمنون بأنه لا يمكن تحقيق استقرار في منطقة يُحافظ فيها على اختلال هائل في شتى جوانب القدرات العسكرية، لا سيما من حيث حيازة أسلحة نووية تتيح لطرف واحد أن يهدّد جيرانه والمنطقة.

٧٢- وتدعو ماليزيا جميع الأطراف المعنية إلى اتّخاذ خطوات عاجلة وعملية في اتّجاه إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتدعو إسرائيل إلى التقيّد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بدون إبطاء.

٧٣- وأخيراً، تنضم ماليزيا إلى المتحدثين السابقين في طلب إدراج البند المعني على جدول أعمال دورة المؤتمر العام الخمسين.

اختتام الدورة

٧٤- لاحظ الرئيس أن المؤتمر العام قد شهد حضور ٤٨ وفداً على المستوى الوزاري وتَعَاقُب ١٠٣ متحدثين في المناقشات العامة، وهو ما يُعدّ دليلاً على الأهمية التي تُعلقها الدول الأعضاء على عمل الوكالة.

٧٥- وتحدّث السيد كوبلنغر (هنغاريا) بالنيابة عن السيد روناكي، رئيس المؤتمر العام السابق، فهنأ رئيس المؤتمر العام الحالي على العمل الذي قام به. وقال إن قيادته الممتازة للمناقشات والمهارات التي أبداها في مراعاة التوازن بين القضايا الحرجة والحسّاسة مكّنت من اختتام الدورة بنجاح.

٧٦- وتحدّث السيد أندروز (المملكة المتحدة) بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فهنأ الرئيس على الأسلوب المثالي الذي أدار به أعمال المؤتمر. وقال إن الاتحاد الأوروبي ممتنّ للرئيس لما بذله من جهود في توجيه المؤتمر من خلال أعماله وكذلك لأمانة الوكالة لما أبدته من دعم لا حدود له.

٧٧- وشكر السيد شيكاندا (زمبابوي) الرئيس على الأسلوب المهني الذي تناول به وقائع المؤتمر العام.

٧٨- وتحدّث السيد بينا هالر (المكسيك) بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي فهنأ الرئيس وشكره على العمل الذي قام به في قيادة المؤتمر بهذه المهارة.

٧٩- وتحدّث السيد فيرير (الفلبين) بالنيابة عن المجموعة الآسيوية فشكر الرئيس على الأسلوب المثالي الذي قاد به المناقشات وقدّم إليه تهانيه القلبية.

٨٠- وتحدّثت السيدة محمد (إثيوبيا) بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فشكرت الرئيس على رئاسته العقلانية.

٨١- وتحدّثت السيدة مارتن زاناتي (هنغاريا) بالنيابة عن المجموعة الأوروبية الشرقية فأثنت على الرئيس وشكرته على طريقته الممتازة التي أدار بها أعمال المؤتمر. وقالت إن قيادته المهنية للغاية قد ساهمت إلى حدّ كبير في نجاح الدورة.

٨٢- وشكر الرئيس المتحدثين السابقين على كلماتهم الطيبة. وقال إنه كان شرفاً وامتيازاً له أن يتولّى مهام رئيس المؤتمر العام في دورته التاسعة والأربعين. وأعرب عن عرفانه لجميع المندوبين لما أبدوه من تعاون وقدموه من مساعدة، وهو ما ساعد على التغلّب على عدد من المشاكل أثناء إدارة أعمال المؤتمر.

٨٣- وبالنيابة عن المؤتمر، شكر السلطات النمساوية ومدينة فيينا على ضيافتها المعهودة. كما شكر المدير العام وموظفيه المقتدرين والمتفانين على ما أبدوه من دعم قيّم مكّن المؤتمر العام من إتمام أعماله بنجاح.

٨٤- وأخيراً، ووفقاً للمادة ٤٨ من النظام الداخلي، دعا المؤتمر إلى التزام الصمت دقيقة واحدة تُكرّس للصلاة أو التأمل.

ونهض جميع الحاضرين والتزموا الصمت دقيقة واحدة.

٨٥- وأعلن الرئيس اختتام دورة المؤتمر العام العادية التاسعة والأربعين.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥

المرفـق

البيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة للمحادثات السداسيّة

بيجين، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

خلال الفترة من السادس والعشرين من تمّوز/يوليه إلى السابع من آب/أغسطس ٢٠٠٥، ومن الثالث عشر إلى التاسع عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، عُقِدت الجولة الرابعة للمحادثات السداسيّة الأطراف في بيجين بالصين بين كلٍّ من الاتحاد الروسي، وجمهوريّة الصّين الشعبيّة، وجمهوريّة كوريا، وجمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة، والولايات المتَّحدة الأمريكيّة، واليابان.

وحضر المحادثات كرئيس لوفد بلده كلٌّ من السيِّد وو داوي، نائب وزير خارجيّة جمهوريّة الصّين الشعبيّة؛ والسيِّد كيم غي غوان، نائب وزير خارجيّة جمهوريّة كوريا الشعبية الديمقراطيّة؛ والسيِّد كينيتشيرو ساساي، مدير عام شؤون آسيا وأوقيانوسيا بوزارة خارجيّة اليابان؛ والسيِّد سونغ مين-سون، نائب وزير الخارجيّة والتجارة بجمهوريّة كوريا؛ والسيِّد ألكسييف، نائب وزير خارجيّة الاتحاد الروسي؛ والسيِّد كريستوفر هيل، مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ في الولايات المتَّحدة.

وترأس المحادثات السيِّد وو داوي نائب وزير خارجيّة جمهوريّة الصين الشعبيّة.

ولصالح قضية السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا قاطبة، عقدت الأطراف الستّة، انطلاقاً من روح الاحترام المتبادل والندِّيّة، محادثات جادّة وعمليّة بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكوريّة من الأسلحة النووية على أساس من الفهم المشترك لجولات المحادثات الثلاث السابقة، واتَّفقت، في هذا السياق، على ما يلي:

١- عاودت الأطراف الستّة بالإجماع التأكيد على أن هدف المحادثات السداسيّة الأطراف هو إخلاء شبه الجزيرة الكوريّة من الأسلحة النوويّة سلميّاً على نحو يمكن التحقُّق منه.

وتعهَّدت جمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة بالتخلّي عن جميع الأسلحة النوويّة والبرامج النوويّة القائمة والعودة، في موعد مبكّر، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة وإلى ضمانات الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة.

وأكَّدت الولايات المتَّحدة أنها لا تملك أيّة أسلحة نوويّة في شبه الجزيرة الكوريّة وأنها لا تنوي مهاجمة جمهورية كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة أو غزوها باستخدام أسلحة نوويّة أو تقليديّة.

وأكَّدت جمهورية كوريا مجدَّداً التزامها بعدم تلقي أو نشر أسلحة نوويّة طبقاً للإعلان المشترك الصادر عام ١٩٩٢ بإخلاء شبه الجزيرة الكوريّة من الأسلحة النوويّة، مع تأكيد عدم وجود أيّة أسلحة نوويّة داخل أراضيها.

وينبغي مراعاة وتنفيذ إعلان ١٩٩٢ المشترك بإخلاء شبه الجزيرة الكوريّة من الأسلحة النوويّة.

وأعلنت جمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة أنّه يحقُّ لها استخدام الطاقة النوويّة للأغراض السلميّة. وأبدت سائر الأطراف احترامها لذلك ووافقت على أن تناقش، في توقيت ملائم، موضوع تزويد جمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة بمفاعل يعمل بالماء الخفيف.

٢- تعهَّدت الأطراف الستّة بأن تلتزم، في علاقاتها، بالأهداف والمبادئ التي ينصُّ عليها ميثاق الأمم المتحدة وبالقواعد المتعارَف عليها في مجال العلاقات الدوليّة.

وتعهَّدت جمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة والولايات المتَّحدة بأن تحترم كلٌّ منهما سيادة الأخرى، وأن تتعايشا معاً بشكل سلمي، وأن تتَّخذا خطوات لتطبيع علاقاتهما رهناً بالسياسات الثنائيّة لكليهما.

وتعهَّدت جمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة واليابان باتّخاذ خطوات لتطبيع علاقاتهما وفقاً لإعلان بيونغيانغ، على أساس تَجاوُز الماضي البغيض وتسوية القضايا العالقة المثيرة للقلق.

٣- تعهَّدت الأطراف الستّة بتعزيز التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار، على الصعيد الثنائي و/أو المتعدِّد الأطراف.

وأبدت كلٌّ من جمهوريّة كوريا وروسيا والصين والولايات المتَّحدة واليابان استعدادها لمدِّ يد المساعدة إلى جمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة في مجال الطاقة.

وأكَّدت جمهوريّة كوريا مجدَّداً العرض الذي قدَّمته في الثاني عشر من تمّوز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن تزويد جمهوريّة كوريا الشعبيّة الديمقراطيّة بقوى كهربائيّة مقدارها ٢ مليون كيلووات.

٤- تعهَّدت الأطراف الستّة ببذل جهود مشتركة لإحلال السلم والاستقرار الدائمين في شمال شرق آسيا.

وسوف تتفاوض الأطراف المعنيّة مباشرةً بشأن إرساء نظام للسلم الدائم في شبه الجزيرة الكوريّة في إطار محفل منفصل ملائم.

واتَّفقت الأطراف الستّة على تحرّي السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون الأمني في شمال شرق آسيا.

٥- اتَّفقت الأطراف الستّة على اتّخاذ خطوات منسَّقة لتنفيذ التوافق المذكور آنفاً تنفيذاً مرحليّاً بما يتماشى مع مبدأ "تعهُّد مقابل تعهُّد، وإجراء مقابل إجراء".

٦- اتفقت الأطراف الستّة على عقد الجولة الخامسة للمحادثات السداسيّة الأطراف في بيجين أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في موعد يحدَّد عبر المشاورات.